العدد.01.
المجلد07 السنة2022

الأفاق للدراسات الإقتصادية **ISSN:** 2571-9769, **EISSN:** 2602-5051
الصفحات 132ـــ151

تنويع الصادرات خارج المحروقات خيار استراتيجي للإقلاع الاقتصادي بالجزائر – دراسة تحليلية للفترة (2000-2021)

Diversification of export outside the fuel is a strategic choice for economic quotation in Algeria - an analytical study for the period (2000-2021)

ط د. شهرة ورتي•	د. رياض موساوي
جامعة العربي تبسي –تبسة- مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات	جامعة العربي تبسي –تبسة-
EMAIL : Chahra.ouarti@univ-tebessa.dz	EMAIL: moussaoui.riyadh@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام:01 /2022/01 تاريخ القبول: 27 /2022/02 تاريخ النشر:01 /2022/04

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز أهمية الأطراف الفاعلة في تنويع الاقتصاد الجزائري، زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

وتوصلت الدراسة الى ان الجزائر يمكنها تحقيق الإقلاع الاقتصادي بالاهتمام أكثر بالقطاع الخاص والمؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على السوق الافريقية، وذلك من خلال تسليط الضوء على هيكل وحجم التصدير خارج المحروقات خاصة في ظل تحالف أزمتي كورونا والنفط.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، الإقلاع الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، النفط، الجزائر.

تصنيف JEL: F14؛E23؛O11

Abstract:

This research paper aims to highlight the importance of actors in diversifying the Algerian economy, increasing GDP and export development outside fuel.

The study found that Algeria could achieve more attention to the private sector and emerging, small and medium enterprises, foreign direct investment and commercial openness on the African market, by highlighting the structure and export volume outside the fuel, especially under the coalition of Corona crisis and oil.

Keywords: Exports outside fuel, economic quit, GDP, oil, Algeria.

JEL Classification Codes : F14 ; O11 ; E23.

• المؤلف المرسل: شهرة ورتي

I. تمهيد:

أجبرت الازمة النفطية الأخيرة منذ نهاية 2014 الحكومة الجزائرية على إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المنتهجة، والتي اثرت على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة باعتمادها المفرط على المداخيل النفطية كونها دولة ريعية بامتياز، وذلك ببناء نموذج اقتصادي جديد يحقق التنمية المستدامة ويضمن مداخيل تمويلية مستقرة للاقتصاد، بتفعيل الإقلاع الاقتصادي من خلال تنشيط القطاعات المنتجة وتحفيزها للإسهام بقوة في مسار التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج ، ولعل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية لم يكن الدافع الوحيد لحتمية التحول الى الاقتصاد المنتج بل مفارقات التنمية بالرغم من استفادة الجزائر بوفرة مالية لعدة سنوات وتحقيقها لمداخيل نفطية مرتفعة واحتياطي اجنبي كبير الا ان الجزائر كان لها توجه استهلاكي اكثر منه استثماري ... في المقابل وجود إمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية هائلة غير مستغلة، وقطاعات واعدة ولكنها مهملة، لذلك تسعى الجزائر الى فك التبعية النفطية المتجذرة منذ عقود والتحول الى الاستثمار الإنتاجي الحقيقي عن طريق توفير بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للاستثمارات باعتبارها قاطرة الاقتصاد الجديد لا سيما في ظل ظروف الازمة الصحية العالمية كوفيد 19، نتيجة الاغلاق الكبير للحدود التجارية وتوقف سلاسل التوريد العالمية، حيث كانت هذه الازمة اسرع من الإصلاحات الاقتصادية لتحريك الالة الإنتاجية والتصديرية للقطاعات ، ولكن من خلال الأطراف الفاعلة في الاقتصاد(القطاع الخاص ،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار الأجنبي المباشر)، يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي و تصدير الفائض من المنتوجات غير النفطية الى الأسواق الاوربية والافريقية الذي يحقق بدوره عوائد مالية بالعملات الاجنبية تساهم في العملية التمويلية وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد.

❖ **الإشكالية:**

بناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما مدى اسهام الأطراف الفاعلة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي بالجزائرودورها في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

❖ **الفرضيات:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تبنى الدراسة على الفرضيات التالية:

1-الصدمات البترولية التي عرفتها الجزائر كانت الدافع نحو التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج وتفعيل الإقلاع الاقتصادي.

2-الاعتماد المفرط للجزائر على صادرات المحروقات كانت السبب في اهمال جانب مهم من الاقتصاد (القطاعات المنتجة).

3-تلعب الأطراف الفاعلة في الاقتصاد دورا مهما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يؤدي الى زيادة معدلات التصدير وجلب العملة الصعبة.

❖ **هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى ابراز الضرورة الحتمية للإقلاع الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المنتج من خلال محاولة تبيان أهمية الفاعلين او الأطراف الفاعلة في العملية الإنتاجية بمختلف القطاعات، والتي تلعب دورا مهما في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وكذا زيادة حجم التصدير وأثره على الاقتصاد الكلي من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات في ظل الصدمات البترولية، ومدى تأثير ذلك خلال الازمة الصحية العالمية كوفيد 19 على حجم وهيكل الصادرات خارج المحروقات.

❖ **منهج الدراسة:**

في سياق البحث عن الإجابة للإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم طبيعة الموضوع من خلال عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالإقلاع الاقتصادي وتحليل واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

أولا: -الإطار النظري للإقلاع الاقتصادي والتصدير:

ظهر استعمال مصطلح الاقلاع الاقتصادي لدى الباحثين عند الحديث عن" التنمية الاقتصادية"، حيث شاع استعمال مصطلح " انطلاقة اقتصادية" او "الإقلاع الاقتصادي"، ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية" روستو"؛ الذي ينص على أنه استخدم هذه الكلمة في نظريته عن التطور الاقتصادي (صخري محمد، 2019) وقد تطرق "والتمان روستو" في كتابه" مراحل النمو الاقتصادي عام 1956 الى مرحلة الإقلاع الاقتصادي باعتبارها اهم مرحلة في أي مجتمع بغض النظر عن اختلاف نظامه السياسي. ويصنف روستو المجتمعات من حيث تطورها الاقتصادي وفقا إلى أحد المراحل التالية (طلحاوي فاطمة الزهراء،2018، بتصرف):

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:**

يعتبر روستو المجتمع في هذه المرحلة انه تقليدي إذا كان نشاطه الإنتاجي يقوم على الوسائل البدائية، وتوجه أغلب موارده للقطاع الزراعي، والذي بدوره يتسم بتباطؤ معدلات نمو ضعيفة.

2. **مرحلة الاستعداد للانطلاق:**

تتميز هذه الفترة بانتشار الوعي وبداية التفكير في تحديث وسائل الانتاج وظهور بعض الصناعات الجديدة إلى جانب الزارعة والتركيز على النقل والتجارة الخارجية، ويكون هذا حسب روستو نتيجة تطور الذهنيات ومناهج العمل.

3. **مرحلة الانطلاق (الإقلاع):**

تعد أهم وأعقد مرحلة تطرق إليها روستو في نظريته، وهي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم (أماني غازي جرار، 2018)، إذ تتجلى مظاهر النمو والتغيير الجذري في بنية المجتمع بعدما تتحول العمالة إلى القطاعات الصناعية. ويرى روستو أن الإقلاع يرتكز على وسائل الاتصال والتكنولوجيا ومدى تطورها. وتتميز هذه المرحلة بقصرها زمنيا من 20-30 سنة تقريبا، وهو ما يتطلب مجهودات متواصلة واستراتيجيات محكمة، ويشترط روستو للإقلاع ما يلي:

*ارتفاع مساهمة الاستثمار المنتج لينتقل من 5% الى أكثر من 10% الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.

*انشاء قطاعات صناعية تحويلية محركة تلعب دورا هاما في مرحلة الانطلاق وتساهم في رفع معدل النمو.

*مرافقة الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يتمحور حول التنمية ويعمل على عصرنة الاقتصاد.

4. **مرحلة السير نحو النضج:**

تعرف هذه المرحلة بالنضج الفكري للمجتمع وبتقدم الاقتصاد والتطور التكنولوجي، وازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات، بالشكل الذي يسمح بظهور مكانة الاقتصاد المحلي دوليا.

5. **مرحلة الاستهلاك الواسع:**

حيث يعرف الاقتصاد فوائض إنتاجية تصاحبها زيادة في الدخول والاستهلاك وارتفاع نسبة التمدن والتعمير.

-كما تطرق العديد من الاقتصاديين الى فكرة مراحل النمو، ولعل كان أبرزها لتوضيح مراحل الانطلاق الاقتصادي هو الاقتصادي "أكاماتزو"K-Akmatasu حيث وضع نموذج " الأوز الطائر" ليوضح تلك المراحل بالنسبة للدول النامية في ثلاثة منحنيات رئيسية تحدد مسار البلد نحو النمو وتتمثل في (محمود عبد الفضيل، 2000) :

5.1 منحنى الاستيراد: حيث يعكس هيكل الواردات استراتيجية النمو والتنمية المنتهجة من طرف البلد المعني .

5.2 منحنى الإنتاج: يوضح مستو ى تطور القوى الإنتاجية وتركيبة المنتجات في اقتصاد البلد المعني .

5.3 **منحنى الصادرات:** وهو يوضح نوعية سلة الصادرات التي يتم تصديرها الى الخارج ومدى تنافسيتها .

حيث تعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الاحداثيات التي تحدد موقع كل بلد في مضمار النمو والتقدم من حيث الارتقاء والمسافة في إطار نموذج " الاوز الطائر"، ومن الجانب التحليلي يرتبط هذا النموذج بدورة الإنتاج التي عادة ما تمر بثلاث مراحل، والتي تبدأ باستيراد السلعة من البلد المتقدم ليحاول انتاجها على ارضه في مرحلة ثانية ثم يبدا هذا الأخير في تصدير السلعة المنتجة الى البلدان الأقل تقدما والتي تنتمي الى اسراب " الاوز الطائر".

ثانيا: الدافع من وراء تنويع الصادرات خارج المحروقات بالجز ائر:

ان الدور الذي يلعبه النفط في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت به العوائد النفطية في حل العديد من الازمات والمشاكل، وكذا تمويل كافة مخططات التنمية التي تبنتها منذ الاستقلال، خاصة في فترة الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، الا ان ما يعرف بـ"لعنة الموارد الطبيعية " تعبّر عن التناقض الكبير بين زيادة هذه الموارد غير المتجددة وغياب التنمية الحقيقية المستدامة ، اين تتحول وفرة الموارد الطبيعية من نعمة الى نقمة ومن ثم الى لعنة خاصة في ظل الظروف الصحية الاستثنائية الراهنة(كوفيد 19) و تدهور اسعار النفط ، فبالرغم من الكثير من النتائج الإيجابية من جراء النفط والتي يظهر اثارها على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي الا ان هناك بعض الحقائق التي تكشف عن مفار قات اللعبة النفطية:

1. **النفط ومفارقات التنمية:**

إن جهود التنمية التي استغرقت ربع قرن ومنذ فترة السبعينات من القرن الماضي،لم تحقق الأهداف المرجوة في احداث تطور اقتصادي وأهمها بناء الإنسان المنتج وتنويع مصادر الدخل لمرحلة ما بعد النفط، ولعل اهم الأسباب في ذلك هو ان التطور الحاصل في الإنتاج والصادرات لا يوازي ذلك التطور الذي يحدث في القطاع

النفطي والذي عرف طفرة كبيرة خلال السنوات التي سبقت 2014 والتي تم فيها تحقيق عوائد اكبر من العملة الصعبة ، الا انها لم تصرف في الاستثمار المطلوب لزيادة الثروة نتيجة السياسات التنموية الخاطئة، والتي خلفت وراءها مجتمعا اتكاليا اتجه بفوائضه المالية نحو الجانب الاستهلاكي بنسب تفوق بكثير الجانب الاستثماري(حكيمة حليمي، 2014) ، والشكل الموالي يبين تأثير ذلك على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2021):

الشكل 1: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2021)

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معطيات: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي وضمان الأداء 2000-2018، متاح على الموقع أدناه، تاريخ الاطلاع: 2021/07/05 /http://dhaman.net/ar/research-studies/all-annual-reports

-وبناء على: تقارير البنك الدولي للسنوات 2019-2021 متاح على الموقع ‹ ata.worldbank.org country تاريخ الاطلاع:22/09/ 2021

من خلال الشكل اعلاه يتضح التأثير الكبير لانخفاض اسعار البترول خاصة بعد ازمة 2014 حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال 2015 مباشرة ليقدر بـ3.7% ثم يتواصل في الانخفاض الى سنة 2020 سنة الازمة الصحية العالمية (كوفيد 19) ليبلغ -5.5% من الانخفاض ، في ظل عدم وجود اقتصاد متنوع يسمح بتعويض هذه المداخيل، وهو ما تسعى اليه الدولة الجزائرية من اجل تحقيقه، حيث عرفت هذه السنة اهتمام السلطات بحتمية تشجيع الاستثمار المنتج وتنويع الصادرات خارج المحروقات بمساهمة القطاع الخاص وتشجيع المؤسسات الناشئة وتحفيزها بالعديد من الإصلاحات الجبائية، الجمركية والهيكلية وكذا تعديل قوانين الاستثمار والدعم المالي لمختلف القطاعات للإسهام في رفع الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يتضح من الشكل في سنة 2021 حيث ارتفع الى 3.2%وهي نسبة تعكس تطلعات ومجهودات الدولة في مجال تحفيز الإقلاع الاقتصادي بعيدا عن النفط، وتنويع الصادرات.

2. اهمال جانب مهم من الاقتصاد المنتج:

في خضون الطفرة السعرية التي احدثتها أسواق النفط العالمية قبل 2014، والتي استفادت الجزائر منها كثيرا من ارتفاع العوائد النفطية حيث ساهمت في تسديد ديونها الخارجية وارتفاع الاحتياطات من العملة الأجنبية، اهملت اهم القطاعات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة، واهدرت أموالا طائلة في سوء التسيير وتوزيع الموارد وعدم توظيفها واستثمارها بما يعود على الاقتصاد بمداخيل إضافية بعدما كانت فوائض النفط كفيلة بإحداث نهضة تنموية كبرى، فالواضح ان الجزائر منذ عقود، لم تحقق أهداف التنمية. (حكيمة حليمي، 2014) بالرغم من ان القطاعات المنتجة حققت اسهاما كبيرا في نمو الناتج المحلي الاجمالي بعد الازمة البترولية 2014، حيث اثبتت الاحصائيات ان الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة القيمة المضافة التي احدثتها مختلف القطاعات المنتجة خلال سنة 2017 الى سنة 2019 وكذا أهميتها بالنسبة للاقتصاد، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 2: مساهمة القطاعات المنتجة في تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2010-2019)

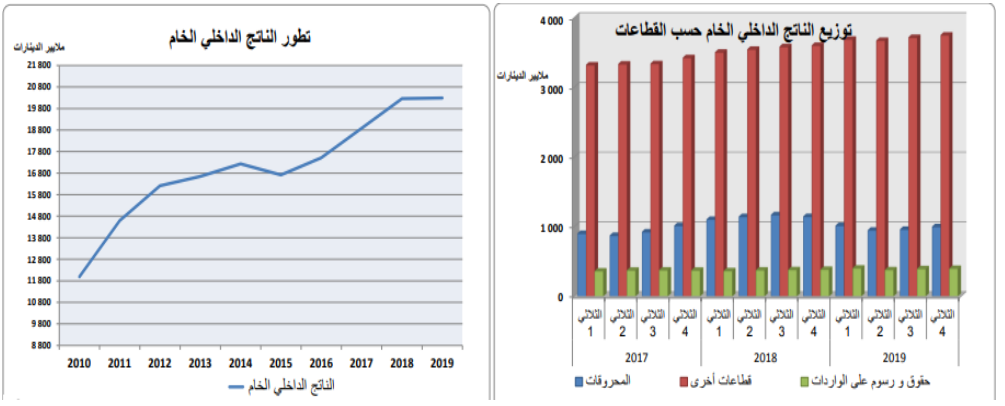

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، مارس 2020، ص 26.متاح على الموقع ادناه، تاريخ الاطلاع:2021/11/24

http://www.bank-of-algeria.dz › html › bulletin statistique

3. حقيقة نضوب النفط:

رغم المميزات الكثيرة التي يتميز بها البترول، وما حققه من إنجازات للدول التي تملكه بفضل العوائد المالية الكبرى التي يدرها، الا ان ميزة نضوبه تسقط كل الخصائص السابقة، ولقد كان الحديث عن نضوبه من الممنوعات بالنظر للتخوف الدولي مما يمكن ان تخلفه هذه الحقيقة من اثار سلبية كبرى على كل الأطراف المنتجة كما المستهلكة في العالم.

وترتبط نهاية النفط ونضوبه بالنضوب المادي الفيزيائي عندما يتم استهلاك النفط تماما وينتهي الاحتياطي في باطن الأرض (عدنان جابر، 2004)، او النضوب الاقتصادي التقني وذلك عندما تتضاءل او تختفي الحاجة الى النفط في حال تفوق مصدر او مصادر طاقوية أخرى عليه، اويتم تجاوزه في الحاجة او الموقع الطاقوي من قبل مصادر بديلة وخاصة من حيث التكلفة، فيتراجع على صعيد الاستهلاك دون ان ينتهي ماديا بالضرورة (حكيمة حليمي، 2014)، وهو ما اختارته الدول الغير نفطية في انتاج الطاقة عن طريق مصادر أخرى غير البترول

ثالثا: أثر التصدير على الناتج المحلي الاجمالي:

تعتبر الصادرات الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة فهي بذلك تعد حقا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني، أي كلما زاد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي الى زيادة حجم الدخل الكلي عن طريق المضاعف' ولتبيان أثر المضاعف نقوم بتحليل واستخدام بعض العلاقات بالشكل التالي (بن ساحة مصطفى، 2011):

اذا افترضنا وجود بلد لا تربطه أي علاقة مع الخارج (اقتصاد مغلق) وبإهمال نفقاته الحكومية العامة يتحقق التوازن في هذا البلد في شكل علاقة مزدوجة: Y=C+I.....(1)

Y=C+S.....(2)

حيث:Y الناتج المحلي الإجمالي و C: الاستهلاك النهائي ؛ I: الاستثمار ؛ S: الادخار .

من المعادلة (1) و(2) نجد ان: S = I.....(3)

-فاذا قمنا بفتح اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي تصبح المعادلة على الشكل التالي:

Y+M=C+I+X.....(4)

حيث:M هي الواردات و X: هي الصادرات

وبما ان :Y=C+S تكون المعادلة الرابعة بعد التعويض كما يلي: C+S+M=C+I+X.....(5)

وباختزال C من طرفي المعادلة نحصل على: S+M= I+X.....(6)

ومن المعادلة(6) نخلص الى ان الصادرات لها نفس أثر الاستثمار فهي تخلق مداخيل للاقتصاد الوطني، كما ان للواردات اثارا مماثلة للادخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للاقتصاد الوطني بل تخلق مداخيل للعالم الخارجي.

وبتعظيم المعادلة(6) نحصل على :(7)..... $\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X$

بقسمة طرفي المعادلة (7) على (ΔY) نحصل على: $\frac{\Delta S+\Delta M}{\Delta Y} = \frac{\Delta I+\Delta X}{\Delta Y}$

أي: $\Delta Y = \frac{\Delta Y(\Delta I+\Delta X)}{\Delta S+\Delta M}$

ثم نجد : $\Delta Y = \frac{(\Delta I+\Delta X)}{\Delta S/\Delta Y+\Delta M/\Delta Y}$ .....(8)

حيث : $\Delta S/\Delta Y =$ و $\Delta M/\Delta Y$ يمثلان الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد على التوالي، وبناء عليه تصبح المعادلة

$$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)}{s+m}$$ (8) كما يلي: (9).....

وبغرض عزل اثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB) نفترض ان $\Delta I = 0$

$$\Delta Y = \frac{\Delta X}{s+m}$$ لتصبح المعادلة (9) كما يلي: (10) .....

بمعنى ان: $$\frac{\Delta y}{\Delta x} = \frac{1}{s+m}$$ .....(11)

وعليه فان الكسر $\frac{1}{s+m}$ هو مضاعف التجارة الخارجية ويفيد ان كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي الى زيادة أكبر في حجم (PIB)،

رابعا: دراسة وتحليل و اقع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر:

بسبب تحالف النكسة البترولية منذ أواخر 2014 وتأثير الظروف الوبائية الاستثنائية لجائحة كورونا و التي اثرت بشكل اساسي و مباشر على أسعار النفط العالمية نتيجة الاغلاق الكبير بين الدول مخافة تفشي الفيروس والذي أدى الى صدمات الطلب العكسية التي تسببت هي الأخرى في اغلاق مواقع الإنتاج واضطراب سلاسل التوريد العالمية....، الامر الذي أدى الى انخفاض العوائد النفطية، حيث سجلت الصادرات الاجمالية انخفاضا بنسبة 33.57% خلال سنة 2020، ويرجع ذلك الى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 35.20% حيث لازالت تشكل الجزء الأهم من الصادرات في هذه الفترة بنسبة 90.52% من القيمة الاجمالية و التي بدورها انخفضت بشكل حاد بقيمة قدرها 11.70 مليار دولار مقارنة بسنة 2019، في حين ان الصادرات خارج المحروقات لازالت هامشية حيث لا تمثل الا 9.48% فقط من القيمة الاجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.26 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12.59% كما هو موضح في الجدول ادناه:

الجدول 1: تطور الصادرات غير النفطية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2009–2020) (بالمليون دولار)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
صادرات خارج المحروقات	1066	1526	2062	2062	2165	1634
صادرات المحروقات	44128	55527	71427	69804	63752	60304
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صادرات خارج المحروقات	1485	1391	1367	2218	2581	2256
صادرات المحروقات	35724	28246	33261	38338	33243	21541

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على: -احصائيات الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر سنة 2020، ص19 متاح على الموقع، تاريخ الاطلاع :2021/09/19:**http:// www.douane.gov.dz**

-بيانات إحصائية للوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار سنة2018 متاح على الموقع: تاريخ الزيارة: 2020/08/23.**http://www.andi.dz/index/php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur** تاريخ الاطلاع :2020/08/20

-وفي حصيلة غير مسبوقة، حققت التجارة الجزائرية طفرة نوعية ملفتة بارتفاع الصادرات من غير المحروقات سنة 2019 لتصل الى 2580 مليون دولار، و2256 مليون دولار سنة 2020 وهي حصيلة اعلى من الذي حققته في الظروف العادية ، و من بين أهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية ، الحديد والصلب ، المواد الكيميائية غير العضوية ، حيث سجلت المواد الغذائية ارتفاعا إلى 442.59 مليون دولار بنسبة 8.52%محققة سنة 2020 مقارنة بـ سنة 2019 ، كما بلغت صادرات سلع التجهيزات الزراعية 0.32 مليون دولار وهو ما يعادل 26.28% خلال سنة واحدة، في حين ارتفعت قيمة سلع التجهيزات الصناعية بـ9.46% أي بمبلغ 7840 الف دولار ، وكذا السلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ 7.25% المصنوعات المعدنية المصدرة إلى 141 مليون دولار، حيث تعدّ هذه الأرقام مكسبًا مهمّا للجزائر في ظل العجز المتواصل للميزانية العامة، وتآكل احتياطي العملة الأجنبية، بفعل تراجع أسعار النفط منذ سنوات والازمة الصحية كوفيد 19 ،وهو ما يوضحه الجدول 2:.

الجدول 2: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2014-2020(بالمليون دولار)

السنوات / المنتجات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	% التغير 2019 و2020
المواد الغذائية	323	238	326	350	373	407.85	442.59	▲%8.52
المواد الخام	110	107	84	73	93	95.95	71.52	▼%25.46-
المنتجات نصف المصنعة	1173	1111	909	845	1626	1956.92	1611.18	▼%17.67-
سلع التجهيزات الزراعية	1	0	0	0	0	0.25	0.32	▲%26.28
سلع التجهيزات الصناعية	16	18	53	78	90	82.97	90.81	▲%9.46
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	11	11	18	20	33	36.42	39.06	▲%7.25
المجموع	1634	1485	1391	1367	2218	2580.36	2255.49	▼%12.59-

المصدر: من اعداد الباحثان وفقا: لإحصائيات الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر سنة 2020، ص 20متاح على الموقع :http:// www.douane.gov.dz تاريخ الاطلاع 2021/07/04.

-احصائيات بنك الجزائر لسنة 2018، ص 166، متاح على الموقع: www.bank-of-http://algeria.dz › html › bulletin statistique تاريخ االاطلاع:2021/07/10.

ونتيجة لسعي الجزائر الى تنويع مداخيلها وهيكل صادراتها ،اتخذت الجزائر قرارات جريئة لدعم القطاع الإنتاجي بمختلف مؤسساته، وتعوّل الحكومة الجزائرية على التخلص من عقدة الريع النفطي، الذي لازمها منذ نصف قرن، بتحقيق نحو 5 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات، كهدف رئيسي لسنة 2021، و المدرجة ضمن أولويات الاقلاع الاقتصادي، في مسعى للاستفادة من مزايا الدخول إلى المنطقة الأفريقية الحرة، من خلال تنمية صادرات مختلف السلع والمنتجات ، وبالنسبة لمصدري المنتجات خارج المحروقات، فان الخمسة الأوائل من أصل 1219 مصدر حققوا لوحدهم أكثر من 72.76% من القيمة الاجمالية للصادرات خارج المحروقات وهذا خلال سنة 2020.

خامسا: الأطراف الفاعلة في تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

لحشد إمكانيات الجزائر وتحقيق نموذج الاقتصاد الجديد خارج المحروقات وتنويع هيكل الإنتاج ينبغي إطلاق مجموعة كبيرة من المشروعات الاستثمارية المتكاملة في جميع القطاعات التي بإمكانها أن تضفي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، حيث يحقّق تنويع الصادرات مكاسب كثيرة من خلال التجارة الدولية، ولتعزيز زيادة إجمالي حصيلة الصادرات بصفة عامة والصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة واحداث تنوّعها لابدّ من تشجيع وتحفيز العوامل او الأطراف الفاعلة في الاقتصاد من اجل تنويع هذه الصادرات، والتي تتمثل فيما يلي:

1. المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة:

تعول السلطات الجزائرية على خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي اعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار المنتج من خلال دعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية، ولقد تلقى الشباب الباحث على خلق مؤسساته الصغيرة اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، حيث تأكد أن مستقبل الاقتصاد الوطني مربوط بـ"المؤسسات الناشئة الجزائرية التي أصبحت حقيقة ،لما تحققه من توفير مناصب الشغل ومساهمتها في تنويع الصادرات ،خاصة إذا ما وجدت إطار ملائم يلبي متطلبات صغار المنتجين، حيث نسجل مساهمة هذه المؤسسات دون المستوى المطلوب وهو ما يستدعي من الجهات الوصية إعادة النظر في تنميتها ،خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط ،كونها تعد قاطرة للاقتصاد الجديد و بديل استراتيجي فعّال وكفيل للخروج من تبعات الأزمة.

الشكل 3: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2000-2019)

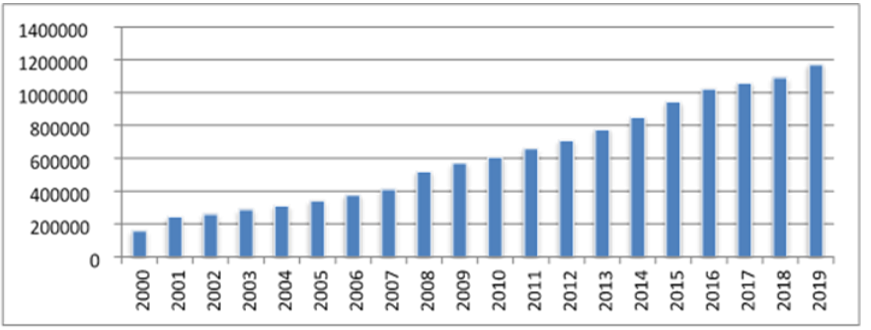

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نشرات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متاح على : **http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-veille-statistique**

تاريخ الاطلاع:2021/09/22.

من خلال الشكل نلاحظ الارتفاع المستمر والمحسوس في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للسياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في تشجيع الشباب على ريادة الاعمال والحصول على مواطن شغل قارة والملاحظ انها في ارتفاع مستمر، حيث بلغت 159507 مؤسسة سنة 2000، لتصل في سنة 2019 حوالي 1171945 مؤسسة، ومرد هذا الارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوتيرة أكبر ما بين سنة 2014 وسنة 2019، صدور قانون ترقية وتطوير الاستثمار 16-09 وما جاء به من حوافز وامتيازات بالإضافة إلى مجموعة الهياكل المعتمدة لمتابعة الاستثمار واهمها: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، المجلس الوطني للاستثمار(CNI)، الشبابيك الوحيدة اللامركزية، الهياكل التقنية المختصة لدعم ومتابعة أنجاز المشاريع ،وكذا الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار(MDCGCPPI)،(الوكالة الوطنية للإستثمار، 2002-2018، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018) ، جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ...الخ ، والتي من خلالها تقوم الدولة بتمويل المؤسسات الصغيرة موزعة على مختلف القطاعات بقروض مصغرة ولكن تعتبر غير كافية مقارنة بزيادة عدد السكان وحجم البطالة في ظل قلة الموارد بسب الازمة 2014 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول 3: حصيلة المناصب المنشاة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للفترة (2014 -2016)

سنة النشاط	قطاع النشاط							مجموع المناصب المنشاة	عدد الملفات الممولة
	فلاحة	صناعات صغيرة	بناء واشغال عمومية	خدمات	صناعات تقليدية	تجارة	صيد		
2014	18804	72608	14049	37416	31083	1664	691	176315	117543
2015	11246	54005	10746	25911	22428	1658	158	126152	84101
2016	3131	12248	3686	7197	5025	688	70	32045	21363

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015-2017، نشرة 2018 رقم 48، متاح على الموقع:http:// www.ons.dz.. تاريخ الاطلاع: 25 /09/ 2021

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه بسبب تداعيات ازمة النفط سنة 2014 انخفض تمويل الدولة للمشاريع الصغيرة وبذلك نسجل تراجع في عدد المؤسسات الممولة من 117543 مؤسسة سنة 2014 الى 21363 مؤسسة سنة 2016، مما أدى الى تراجع مناصب الشغل التي حددت بـ 21363 فقط في نفس السنة بعدما كانت 117543 سنة 2014، وبالرغم من هذا التراجع فان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تجسيد الاستثمار المنتج عبر مختلف القطاعات المنتجة ولجميع فئات المجتمع مهما كانت صغيرة وحرفية واهميتها في توفير مناصب الشغل. ولذلك تأثرت هذه المؤسسات في سنة الاغلاق الكبير 2020 بسبب أزمة كوفيد 19 حيث تدخلت الدولة باتخاذ قرارات شجاعة تجاه هذه الفئة بالتأكيد على "اصلاح معمق" للنظام الجبائي بتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات وتنويع أكثر للاقتصاد من خلال التوجه أكثر نحو قطاع التصدير على حساب قطاع الاستيراد.

2. الاستثمارالأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر خلق القيمة وإحدى آليات الاقلاع الاقتصادي، وأنّ نجاح هذا الأخير يتوقف على مدى تدفقه الى الداخل وتنوع اتجاهات الاستثمار في جميع القطاعات لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بعيدا عن المحروقات وبالتالي زيادة القوة التصديرية لمختلف السلع والخدمات ، حيث تختلف اشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فمنها الباحثة عن الموارد وهذا النوع يساهم في زيادة الصادرات في المادة الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة(حفاف وليد،2019) التي تدخل ضمن استراتيجية إحلال الواردات ،و مناخ استثماري محفز ومشجع لاستقطاب الشركات الأجنبية والتكنولوجيا التي تساعد على استغلال الإمكانيات المعطلة من موارد طبيعية وبشرية في جميع القطاعات المنتجة لتحويل منتجاتها

الى التصدير وجلب العملة الصعبة، حيث نوضّح من خلال الجدول التالي المشاريع الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2018:

الجدول 4: ملخص المشاريع الأجنبية المصرح بها خلال الفترة (2002-2018).

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	66439	%98،63	13.311.132	%83.32	1.231.677	%89.58
الاستثمار الأجنبي	921	%1،37	2.665.681	%16.68	143237	%10.41
المجموع	67.360	%100	15.976.813	%100	1.374.914	%100

المصدر: من إعداد الباحثان وفقا لبيانات التصريح بالاستثمار للفترة 2002-2018، عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، متاح على الموقع أدناه،

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018 تاريخ الاطلاع: 2020/08/22.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بالرغم من استحواذ الاستثمارات المحلية على 98.63 % من إجمالي الاستثمارات المصرّح بها بالجزائر خلال الفترة 2000-2018 فان الاستثمار الاجنبي المباشر الذي لا يمثل إلا 1.37 % من إجمالي المشاريع هي نسبة ضئيلة جدّا ، ولكنها استطاعت ان توفر 143237 منصب شغل أي ما يعادل 10.41% ، وذلك ببناء مصانع جديدة ، فروع جديدة او توسعة لهياكل موجودة، قصد زيادة الإنتاج وتنويعه بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية والصناعات التحويلية...، والتي يكون لها تأثير مباشر واساسي على تنويع صادرات الجزائر خارج المحروقات وتخفيض تكلفة الواردات من السلع المنتجة ،كما يمكنّها من احلال الواردات وصناعتها محليا من خلال المنافع من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جلب الخبرات والتكنولوجيا وإدخال الرقمنة في عمليات الإنتاج والتسويق ، حيث توزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2002-2017 حسب القطاعات الإنتاجية في الجزائر كما يلي :

الشكل 4: توزيع عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات خلال (2002-2017)

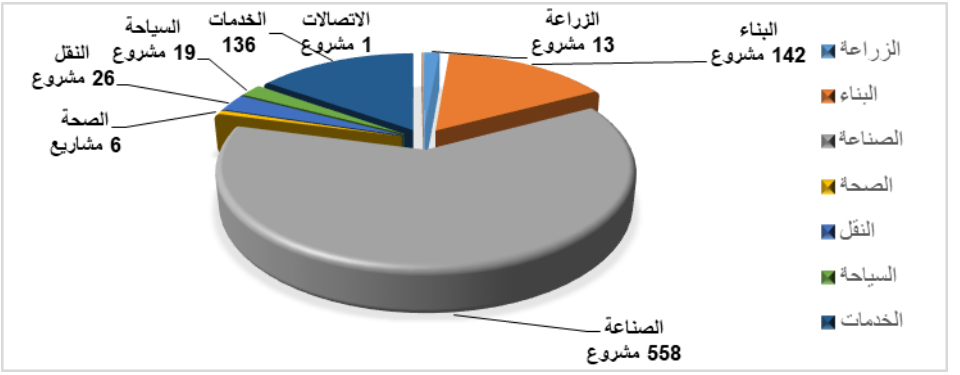

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على بيانات التصريح بالاستثمارات 2002-2018. وفقا لبيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI – متاح على الموقع أدناه، تاريخ الاطلاع: 2020/08/22

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement2002-2017

من الملاحظ ان قطاع الصناعة يستحوذ على العدد الأكبر من المشاريع الاستثمارية بـ 558 مشروع من مجموع المشاريع الأجنبية الـ 921، ثم قطاع البناء بـ 142مشروع، ثم الخدمات بـ136، ثم النقل 26 مشروع والسياحة بـ19 مشروع، ويبقى قطاع الزراعة والصحة والاتصالات الأقل استثمارا(مؤتمر الأمم المتحدة، 2019، http //creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo) والتي تساهم في حدود 0 إلى 2.33% فقط من المشاريع المنجزة(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، 2018، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement)، مقارنة بالإمكانات الهائلة التي تزخر بها الجزائر من الخيرات الطبيعية والجمالية، والثروة البشرية حيث قطعت الجزائر أشواطا مهمّة في توجيه رؤوس الأموال المحلية والأجنبية الى القطاعات المنتجة وخاصة منها المستهدفة في استراتيجيات التنويع الإنتاجي. الذي من شأنه أن يؤدّي دورا مهما في تنشيط التجارة الخارجية بتحقيق مستويات عالية من الإنتاج والتصدير للسلع والخدمات.

3. تشجيع الاستثمار المحلي بقيادة القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص قاطرة الاقتصاد من خلال مساهمته في الاستثمارات المحلية، ولتفعيل القطاع ينبغي إعداد سياسات تنموية جديدة تقوم على رؤية منفتحة تستثمر الطاقات المعطّلة، وتضاعف الكفاءة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد الوطني، وبلغة الأرقام نترجم توزيع اجمالي المشاريع في الجزائر خلال الفترة (2002-2018) وفقا لما يبينه الجدول التالي:

الجدول 5: حصيلة الاستثمار العام والخاص في الجزائر من (2002-2018)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
خاص	66028	98،02%	10110752	63،28%	1188123	86،41%
عمومي	1211	1،80%	4624484	28،94%	135826	9،88%
مختلط	121	0،18%	1241578	7،77%	50965	3،71%
المجموع	67360	100،00%	15976814	100،00%	1374914	100،00%

المصدر: من اعداد الباحثان وفقا لبيانات التصريح بالاستثمار للفترة 2002 -2018، عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، متاح على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

تاريخ الاطلاع: 2020/09/10.

من الملاحظ أنّ هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـ66.028 مشروع أي بنسبة 98.02% وبتكلفة مالية تقدر بـــ 10110752 مليون دينار ،باستحداث 1.188.123 منصب شغل وهو الغرض من تشجيع استثمار القطاع الخاص، وذلك لأنه يوفر اكبر نسبة من مناصب الشغل أي ما يقدر بـ86.41%وهي نسبة جد هامة ، حيث تعول الدولة كثيرا على هذا القطاع في امتصاص البطالة واحتواء الكفاءات واستغلالها لتدعيم القدرات الإنتاجية خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على استيعاب جميع الطاقات البشرية وفتح مناصب شغل قارة لها، بينما يأتي القطاع المختلط الذي استحدث 50.965 منصب عمل و بنسبة 3.71%، يبدو أنّ الفكرة في إطلاق ما يسمى بالقطاع المختلط حول الاستثمارات التي تتم بين القطاع العام والقطاع الخاص والمستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي خيار أكثر جاذبية لكل الأطراف.

الشكل 5: حصيلة الاستثمارات في القطاع الخاص في الجزائر للفترة (2002-2018)

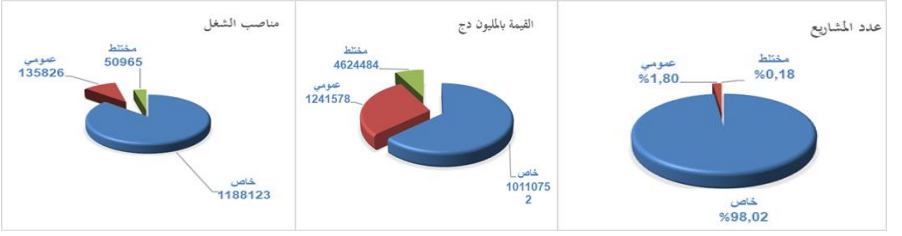

المصدر: من اعداد الباحثان بصيغة EXEL وفقا لبيانات الجدول 5.

-سجلت الجزائر مشروع شراكة بين القطاع الخاص (شركة محلية EL Hadj Larbi Pneumatiques) والمستثمر الاجنبي (Double Star تشينغداو ، الصين) في سبتمبر 2019 والتي تستثمر في ولاية ام البواقي بقطاع

المطاط في مشروع صناعي لتصنيع الإطارات ببناء مصنع جديد بطاقة إنتاجية سنوية تقدر بـ 2 مليون وحدة لإطارات الشاحنات والحافلات و 5 ملايين وحدة لإطارات السيارات والذي سيساهم في توفير نحو 1422 وظيفة وباستثمار مشترك يقدر بقيمة 226.5 مليون يورو(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2020)، مما سيزيد من القدرة التصديرية للجزائر ومنافسة المنتوج الجزائري المنتوج العالمي في الأسواق العالمية.

4. الانفتاح القاري من خلال السوق الافريقية:

يحقق الانفتاح التجاري والاقتصادي الكثير من المصالح السياسية والثقافية والاستراتيجية ويتجه في عدة اتجاهات قد تكون دولية او إقليمية او جهوية، وهذا ما تسعى اليه الجزائر حاليا من خلال الانفتاح على السوق الافريقية بغرض تشكيل كيان اقتصادي وسياسي متكامل للنهوض بالتنمية ومن جهة أخرى للحصول على مكاسب من العملة الصعبة من خلال تسويق المنتوجات الوطنية الموجهة للتصدير، فهي من وراء ذلك تضمن سوق افريقية واسعة واسلوب لإدارة اقتصاد وطني، واخذ نصيب في شبكة الإنتاج الدولية (بن شيخ عبد الرحمن، 2017) والإقليمية.

ضمن الرؤية الاقتصادية التصديرية، فان مستقبل الجزائر الاقتصادي أصبح مرتبطا بالانفتاح على افريقيا، بعد الالتحاق رسميا بمنطقة التبادل الحرة القارية الأفريقية، في الأول من يناير 2021، و على اعتبار ما تزخر به القارة من إمكانات مادية وبشرية ضخمة، و أن شروط تكتل الاتحاد الأوروبي (الشريك التجاري الأساسي للجزائر) قاسية، بدعوى حماية المستهلك والبيئة، مما يفرض على الجزائر تركيز استراتيجية رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات على الأسواق الأفريقية بالدرجة الأولى ، و استغلال الانفتاح القارّي لتصدير منتجات الصناعات التحويلية، وعدم الاكتفاء بتسويق السلع الخام التي تستحوذ حاليا على 71% من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع التركيز على الصناعة الغذائية التي تمثل فقط 19% من المجموع، وبالرغم من جهود الجزائر التصديرية الا ان معدلات الانفتاح التجاري تتراجع خلال الفترة 2014-2019 و تبقى ضعيفة وهذا ما يوضحه الجدول 6 ، لذلك يجب بذل مجهودات اكبر في تعزيز التجارة الخارجية و الدبلوماسية الاقتصادية من اجل الانفتاح اكثر على الأسواق العالمية دون قيود للتعريف بالمنتوج الجزائري و الاستحواذ على حصص سوقية لجلب العملة الصعبة.

الجدول 6: تطور درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي للسنوات(2014–2019)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
درجة الانفتاح التجاري (%)	62.1	59.7	55.9	56.1	58.0	52.0

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية –العدد الرابع، سنة 2020، ص18. تاريخ الاطلاع :2021/10/18 متاح على الموقع:
https://www.amf.org.ae/ar/Arab_Economies_Competitiveness_Report

-فبالرغم من ان الجزائر تعتبر من اقوى الاقتصاديات في المنطقة بحكم ثرواتها الباطنية الكثيرة، الا انها تسجل درجات من الانفتاح التجاري ضعيفة مقارنة بالدول العربية ودول أخرى من خارج القارة الافريقية، لذلك فإنها مجبرة على ان ترفع من حضورها اقتصاديا ودوليا **(انظر الملحق رقم 01)**

سادسا: رصد تطور أهم المواد المصدرة خارج المحروقات لسنة 2021:

-تعلّق السلطات الجزائرية آمالا عريضة على الاستفادة من حجم السوق الأفريقية المقدّر بـ 1.2 مليار نسمة، ومبادلات تجارية بحدود 3 تريليونات دولار، مع ناتج داخلي قاري إجمالي لـ 54 دولة أفريقية يقدر بـ 2.7 تريليون دولار (صندوق النقد العربي، 2020)، وبهذا الخصوص فقد سجلت الصادرات خارج المحروقات لسنة 2021 بالنسبة لثمانية الأشهر الأولى زيادات بمعدلات نسبية هامة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 تتجلى فيما يأتي (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2021):

- ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة 118% حيث بلغت 2,9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1,34 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2020.
- معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 12,3% من القيمة الإجمالية للصادرات.
- صادرات الثمانية أشهر الأولى بلغت 1.14 مليار دولار فيما تم تسجيل 694 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2020.
- تسجيل 832 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021.

حيث نلاحظ تطور في معدل الصادرات خارج المحروقات والذي بلغ 12,3%سنة 2021 بعدما كان لا يتعدى 3%السنوات الماضية وفي الظروف العادية قبل الاغلاق الكبير نتيجة كوفيد 19، وهذا نتيجة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد والذي اثبت انه بإمكانه زيادة معدلات الإنتاج في مختلف القطاعات، وكذا الانفتاح التجاري والتوجه نحو السوق الافريقية ومن خلال الجدول التالي نبين اهم المواد المصدرة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية 2020 والمقدرة بملايين الدولارات:

الجدول 7: اهم المواد المصدرة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2021 (بالمليون دولار).

المواد المصدرة	المبلغ خلال 2020	المبلغ خلال 2021	نسبة الزيادة% في المبلغ
صادرات الحديد والصلب	287.6	595 ,78	▲%107.14
صادرات السكر محضرات سكرية، وعسل النحل	173	288	▲% 66.47
صادرات الأسمدة المعدنية والكيميائية والازوتية	524	886	▲%69.1
مواد كيميائية غير عضوية	150,1	501,8	▲%234.31
مصنوعات معدنية	190,81	203.28	▲%6,54

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات وزارة التجارة وترقية الصادرات، بتاريخ 2021/09/13، متاح على الموقع:

https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors-hydrocarbures تاريخ الاطلاع:2021/11/10

وتعتبر الزيادات في المواد المصدرة الى اكثر من الضعف حصيلة إيجابية تعكس تطلعات الدولة في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات وجلب العملة الصعبة خاصة في صادرات المواد الكيميائية غير العضوية حيث بلغت نسبة الزيادة 69.1%وذلك خلال سنة واحدة ،امّا صادرات الحديد والصلب فقد تجاوزت الضعف بنسبة 107.14%وذلك لما يحظى به قطاع المناجم من اهتمام في الوقت الحالي من طرف الحكومة الجزائرية لتوسيع استغلالها لمناجم الفوسفات والذهب والحديد والزنك والرخام وخاصة منجم غار جبيلات الذي يعتبر احد اكبر ثلاث مناجم حديد في العالم من حيث الاحتياطي، وبالنسبة لصادرات السكر وعسل النحل فقد زاد الإنتاج في هذه المادة الى 66.47% أي ما يقدر بـ 288 مليون دولار سنة 2021 بعدما كان لا يتعدى 173 مليون دولار سنة 2020 ، وهو تجسيد ميداني لاقتصاد بديل للنفط وانعاش القطاعات خارج قطاع المحروقات مهما كانت صغيرة، ونقلها من خطة مجردة على الورق الى التنفيذ الميداني ، و كذا التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات الدولة في مرافقة صغار المنتجين ، الخواص و المصدرين من خلال القرارات الحمائية و الاستثمارية الشجاعة التي اتخذتها سنة الجائحة 2020.

II. الخلاصة:

ان تحقيق الإقلاع الاقتصادي و كسب معركة بناء اقتصاد قوي لا يعتمد على المحروقات بصفة رئيسية بل يتطلب تنويع هيكل الإنتاج والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بمساهمة الفاعلين في الاقتصاد ، وهذا ما حاولت الدراسة ابرازه من خلال الاهتمام اكثر بتدعيم القطاع الخاص و تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تعزيز التواجد في السوق الإفريقية الواعدة ما من شاته ان يدفع المستثمرين نحو قطاع التصدير على حساب قطاع الاستيراد، وذلك في إطار السعي لبناء اقتصاد وطني متنوع يقوي الأمن الغذائي ويحصن الأمة من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وتقليل مخاطر الصدمات البترولية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، بحيث تجعل من الضروري التفكير في إيجاد آليات للإقلاع الاقتصادي بعيدا عن التصورات التقليدية ، خاصة ان هناك تنافس كبير بين الدول المصدرة للنفط من اجل الاستحواذ على حصص في الأسواق العالمية والتعريف بالمنتوج الجزائري في الخارج وقدرته على المنافسة ، خاصة وان الجزائر تمتلك إمكانيات تصديرية كبيرة بغض النظر عن موقعها الاستراتيجي ، ولكن ذلك لا يكفي ، حيث نقترح التوصيات التالية:

- ← ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص واعطائه الأولوية للولوج الى الاسواق الدولية خاصة السوق الأفريقي والعربي وهو ما تعمل على ترقية ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- ← تحسين المناخ الاستثماري خاصة في القطاعات المصدرة، وازالة العواقب والمشاكل التي تعترضها
- ← تقديم امتيازات جبائية وجمركية المنتجات ذات الميزة النسبية لتنويع الاقتصاد الوطني، مع التركيز على القطاعات المصدرة خارج المحروقات.

- ← العمل على تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الافراد ومرافقة تلك المشاريع، مع الاهتمام بشكل فعلي بالصناعات الناشئة والتي تساهم في تطوير الافكار وابراز للمؤسسات المصدرة ومرافقتها، بهدف تأهيلها للمنافسة الدولية.
- ← فتح المجال للاستثمار الاجنبي المشترك في قطاعات الفلاحة والصناعة التحويلية والسياحة، مع ضرورة التخلي عن قاعدة 49/51 في هذه القطاعات.
- ← تفعيل آليات الدبلوماسية الاقتصادية بالخارج وتكوين الدبلوماسيين اقتصاديا لمواكبة المفاهيم المعاصرة والاقتصاد الدولي.
- ← تطوير السياسات الترويجية التي تهدف إلى وضع مقاربات جديدة لتنمية الصادرات في اتجاه الأسواق المجاورة والأسواق الإفريقية الواعدة وتأهيل نشاط المعارض.
- ← تعزيز مساهمة التجارة الإلكترونية في دفع التصدير مما يسمح بفتح حسابات افتراضية على منصات الدفع الإلكتروني العالمية مما يسهل انخراط المؤسسات المصدرة في المنصات التجارية الافتراضية العالمية.
- ← وضع آليات لتمويل التوسع الخارجي وإقامة قاعدة صناعية لتطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد ودفع الصادرات خارج المحروقات.

الاحالات والمراجع:

- صخري محمد، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر 2019/06/14، contact@politics-dz.com/ تاريخ الاطلاع 2021/04/20.
- **بتصرف**، طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، **متطلبات تحقيق الانطلاق الاقتصادي**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، مجلد02، عدد07، سنة2018، ص262 .
- أماني غازي جرار، **منظمات الاعمال التنموية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2018، ص116 .
- محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الأسيوية، الدروس المستفادة**، مركز د ارسات الوحدة العربية ،2000، ص 158-157.
- حكيمة حليمي، **"اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر، دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الانتاجي"**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة ،2014، ص 76.
- -بن ساحة مصطفى، **"أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، تخصص تجارة دولية، غرداية، 2011، ص43 و44.
- ANDIالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، متاح على الموقع أدناه، http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018 تاريخ الاطلاع 2020/08/22.
- -حفاف وليد، **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة بوضياف، المسيلة، 2019
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD، **تقرير الاستثمار العالمي 2019**، متاح على الرابط التالي: http //creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo تاريخ الاطلاع 2020/08/25.
- **بتصرف** بناء على بيانات التصريح بالاستثمار لسنة 2018، عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، متاح على الرابط التالي: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement تاريخ الاطلاع 2020/07/22.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،**" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"**، 2020، ص10.
- **بتصرف** بناء على: بن شيخ عبد الرحمن، **الانفتاح التجاري على القارة الافريقية: دراسة في الأهمية والافاق المستقبلية**، مجلة افاق للعلوم، العدد الثامن، جزء2، جامعة الجلفة، جوان 2017
- صندوق النقد العربي، **"تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية "**، العدد الرابع، سنة 2020، ص18.
- وزارة التجارة وترقية الصادرات،**" احصائيات التجارة الخارجية للجزائر"،2021**

الملاحق:

ملحق رقم (01): درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي لبعض الدول العربية والعالمية لمتوسط الفترة(2016–2019)

الدول	درجة الانفتاح التجاري
الاردن	0.0147-
الامارات	1.3259
البحرين	0.9259
تونس	0.2242
الجزائر	0.6037-
السعودية	0.4625-
السودان	1.1545-
الهند	0.2607-
عمان	0.1612
قطر	0.0446-
كوريا الجنوبية	0.1279
لبنان	0.4071-
ليبيا	0.1106-
مصر	0.8475-
المغرب	0.0963-
موريتانيا	0.0031-
اليمن	0.0000
البرازيل	1.0943-
العراق	0.8503-
الكويت	0.2428-
ماليزيا	0.6463
سنغافورة	3.8680
اسبانيا	0.4188-
جنوب افريقيا	0.5374-
تلايند	0.4705
تركيا	0.6011-

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية –العدد الرابع، 2020، ص20